مصيره وتأسيس دولته المستقلة فوق ترابه الوطني» (**الاهرام**، ١٨/١١/١٩٨٨)؛ وكان مصدر سوري مسؤول أعلن، قبل ذلك، ان سوريا «دعت، دائماً، الى ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية نقيضاً للادعاءات الصهيونية... [و] دعت سوريا، دائماً، الرأي العام العالمي لدعم نضالنا العادل من أجل القضية الفلسطينية، والتعبير عن هذا الدعم بالاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في اقامة دولته المستقلة في فلسطين؛ لذا، فمن الطبيعي ان تؤيد سوريا اقامة الدولة الفلسطينية، لأن ذلك يلتقي مع سياستها، ومع قرارات القمم العربية، والشرعية الدولية» (**السفير**، بيروت، ١٧/١١/١٩٨٨). ووصف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات «تصريح وزير الخارجية السوري... بتأييد اقامة الدولة الفلسطينية بأنه موقف ايجابي» (**القبس**، الكويت، ٢٤/١١/١٩٨٨).

وقد سُلّطت الاضواء على الموقف المصري من اعلان قيام الدولة الفلسطينية، حيث ان مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تقيم علاقات سلام مع اسرائيل. وقد اصدرت الحكومة المصرية بياناً، اثر اعلان قيام دولة فلسطينية، القاه وزير خارجيتها، مما جاء فيه، ان «جمهورية مصر العربية، اتساقاً مع مواقفها الثابتة والمعلنة من مساندة الشعب الفلسطيني، تعلن تأييدها اعلان الدولة الفلسطينية التي تهدف الى تحقيق السلام، والى عقد المؤتمر الدولي، على أساس قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونبذ الارهاب؛ وتؤكد مصر على ان قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة هامّة نحو التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الشرق الاوسط بالاتفاق مع كافة اطراف النزاع من أجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة» (**الاهرام**، ١٦/١١/١٩٨٨). وأعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، «ان مصر تؤيد كل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني... [و] ان التأييد اقوى من الاعتراف» (**المصدر نفسه**، ١٨/١١/١٩٨٨). وترددت انباء مفادها ان عدم اعتراف مصر واكتفائها بالتأييد سببه ان مصر تلقّت «تحذيراً من رئاسة الوزارة الاسرائيلية من مغبة الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة... [اذ] ان مثل هذا الاعتراف، من جانب مصر، سيكون ماساً بروح اتفاقات كامب ديفيد وخرقاً لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي تنص على ان مستقبل المناطق المحتلة يتحدد في اطار المفاوضات... [كما تردد] ان سبب عدم اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية [هو] حتى لا تعطي اسرائيل حجة تتذرع بها لعدم اعادة طابا الى مصر» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١١/١٩٨٨)؛ وعلق الرئيس مبارك على تلك الانباء قائلاً: «ان هناك بعض الدول شككت فينا عندما قلنا اننا نؤيد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وقال هؤلاء المشككون ان مصر لم ' تعترف ' ؛ ولكني أقول ان القضية قضيتنا نحن، واننا أيدنا جميع قرارات المجلس، بما فيها قيام الدولة الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٠/١١/١٩٨٨). ويبدو ان تلك التفسيرات المصرية لم تقنع الطرف الفلسطيني بقبول التأييد بدل الاعتراف، فصرّح متحدث رسمي مصري، في ٢٠/١١/١٩٨٨، بـ «انه رغم وضوح البيان الذي اصدرته جمهورية مصر العربية في ١٥ [تشرين الثاني] (نوفمبر)... بتأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية... ورغم ان السيد الرئيس، حسني مبارك، قد صرّح أكثر من مرة... بأن التأييد المصري لقيام الدولة الفلسطينية هو أقوى من الاعتراف... رغم كل هذا، فقد دأبت بعض الدوائر العمل على اثارة التساؤلات اللفظية حول موقف مصر... [لذا] تؤكد [مصر] اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للنقاط التي وردت في البيان السياسي الصادر من المجلس الوطني الفلسطيني... واذ تبارك مصر هذه الخطوة البنّاءة، فانها تأمل في ان تؤدي الى خدمة قضية السلام والاستقرار في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٢١/١١/١٩٨٨). وذكرت مصادر دبلوماسية غربية «ان تبدل الموقف المصري تأثر بالضغوط العربية... لكن دبلوماسيين عرباً قالوا ان اعتراف مصر... حيوي في اطار الجهود لمنح الشرعية لاعلان م.ت.ف... لأن مصر... مركز ثقل القرار العربي» (الان كويل، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ٢١/١١/١٩٨٨، ص ٧).

وقد توقعت مصادر سياسية مصرية «ردود فعل عنيفة من جانب اسرائيل والولايات المتحدة على قرار القاهرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية... وأشارت